

الأردن

21 مليون دينار تكلفة الاحتجاجات خلال 7 شهور

مسيرات
ليلية ومحاضرات
وخيم رمضان
إصلاحية

الفساد ورفع اليد الأمنية عن الحياة المدنية. من ناحيتها، أكدت تنسيقية الحركات الشبابية والشعبية رفع وتيرة عملها الميداني في شهر رمضان، مبينة أن هناك فعالية مركزية كل يوم اثنين وخميس وقت صلاة العشاء على الساحات العامة في عمان والمحافظات. وطالبت التنسيقية بإصلاح النظام، وإرساء قواعد الديمقراطية والمواطنة، وترسيخ الحقوق المدنية، واستحقاق

عزّة العيش الكريم، مؤكدة النهج السلمي لتحقيق هذه الغايات. وتحولت صلاة التراويح موعداً لانطلاق المسيرات الحاشدة كل يوم سبت، بينما تسعى الحركات الشبابية إلى تنويع فعاليتها بإقامة صلاة «عيد الوفاة» التي تهدف إلى حشد 100 ألف مواطن لتكريس المطالب الإصلاحية السلمية وستقام في إحدى الساحات العامة في وسط عمان. يُذكر أن الساحة الأردنية شهدت قرابة 2500 مسيرة وتظاهرة وتفاعل في شتى أنحاء المملكة، خلال الفترة الماضية، أما الأمن العام فقد كشف أن التكلفة المالية المترتبة على تأمين حماية المشاركين في المسيرات والاعتصامات الأردنية التي نادت بالإصلاحات السياسية ومحاربة الفساد بلغت نحو (21) مليون دينار خلال السبعة شهور الماضية، وأن التكلفة المالية للجمعة الواحدة في تلك المسيرات قدرت بـ (750) ألف دينار توزعت ما بين محروقات لمركبات الأمن العام وصيانة الآليات وتوزيع «أرزاق» على القوة المشاركة المعنية بتوفير المظلة الأمنية للمعتصمين وأدوات أخرى تستخدم في عمل الشرطة.

الخميس الماضي، في أولى الفعاليات التي أعلنت تنفيذها خلال شهر رمضان، وكانت التنسيقية قد أكدت مضيها في تنفيذ الاعتصام رغم ما عُدّ محاولة للتضييق على الفعالية من خلال تجمع للشاحنات في مكان الاعتصام، إلا أن المشاركين استمروا بالتجمع والتهاتف، وسط وجود أمني ملحوظ. ورفع المشاركون خلال الاعتصام شعارات مطالبة بالإصلاح الشامل ومحاربة

عمان - محمد السمهوري

انطلقت في مدينة إربد أول من أمس أولى المسيرات التي من المقرر أن تشهدها المدينة بعد صلاة العشاء طيلة أيام شهر رمضان، للمطالبة بإصلاح النظام وإسقاط الحكومة وحل مجلس النواب، وإقرار قانون انتخابات عادل، وإلى جانب المطالب والتهافتات الإصلاحية، رفع المشاركون شعارات للتعبير عن وقوفهم إلى جانب الشعب السوري في مختلف المدن، وخاصة في مدينة حماه. وانتقد المشاركون، من خلال هتافاتهم، الوفد الأردني الذي زار دمشق أخيراً لتأييد النظام السوري، فيما شارك في المسيرة التي انتهت لدى ميدان «الشهيد» وصفي التل، وعدد من القوى الحزبية والفعاليات المطالبة بالإصلاح، إضافة إلى أهالي الشرطي أحمد عماد أحمد، الذي قتل في ظروف غامضة في شهر رمضان من العام الماضي من دون أن تظهر التحقيقات ظروف وفاته حتى الآن. ونفذت تنسيقية الحركات الشبابية والشعبية اعتصاماً في الساحة المقابلة لمستشفى الحياة في حي نزال مساء

تظاهرة ضد الحكومة الأردنية في عمان الشهر الماضي (نادر داوود - أ ب)



تونس

تحالفات حزبية على خط الإيديولوجيا

تنامي عدد الأحزاب وامتطاء الثورة لإدارة المرحلة الانتقالية

تونس - نزار مصني

قد تكون نتيجة الانفجار السياسي الذي تعيشه تونس منذ ثورة «14 يناير»، ظهور خريطة سياسية شاسعة على شكل فسيقساء من الأحزاب ومكونات المجتمع المدني الأخرى، أسهمت إلى حد بعيد في درء «التصحر» السياسي الذي كانت تعيشه تونس منذ الاحتلال الفرنسي في النصف الأول من القرن الماضي.

وتجلى ذلك جيداً في عدد الأحزاب الذي بلغ إلى وقت قريب نحو 104، وقد أسهمت منذ فجر الثورة بتنظيم الحياة السياسية، في وقت كانت فيه تونس تعيش (ولا تزال) في أزمة مشروعية سياسية، أدت إلى بروز تحالفات براغماتية على نطاق واسع لاكتساب مشروعية حماية الثورة، ولانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي. وأول تلك التحالفات كان جبهة «14 يناير» التي تكونت في مجملها من أحزاب يسارية وقومية، قديمة وحديثة النشأة.

دفعت هذه الانطلاقة المكونات الأخرى إلى العمل لانتزاع مكان لها في الساحة السياسية خلال المرحلة الانتقالية، في محاولة لأن تؤدي دورها في «حماية الثورة»، مطية لكل من أراد ممارسة السياسة بعد الثورة. هذه المطية أخذت بعض الأحزاب الأخرى من الليبراليين والإسلاميين وبعض مكونات المجتمع المدني وتحت مظلة الاتحاد العام التونسي للشغل، وللذهاب أبعد من جبهة «14 يناير»، والاتفاق مع الحكومة المؤقتة الثانية للباقي قائد السبسي، لتأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، بمشاركة بعض الأحزاب



أبرزت الثورة التونسية حراكاً سياسياً نشطاً تقوده عشرات الأحزاب التي ارتأت عقد تحالفات سياسية تنافسية لم تستثن حتى الأحزاب الكرتونية من العهد البائد للتسابق على إدارة المرحلة الانتقالية وجني ثمار الثورة



قررت الحكومة التونسية برئاسة باجي قايد السبسي (الصورة)، أمس، فرض حظر التجوال ليلاً على مدينة جبنانة من محافظة صفاقس عقب تجدد أعمال العنف والشغب والمواجهات العشوائية التي تشهدها المدينة منذ يومين. وذكرت وكالة الأنباء التونسية أن «الحالات الصحية العاجلة وأصحاب العمل الليلي لا يشملهم قرار حظر التجوال الذي يبقى نافذ المفعول إلى أن يأتي ما يخالف ذلك»، وأدت مواجهات أمس إلى سقوط أكثر من 45 جريحاً بطلقات من بنادق صيد. (يو بي أي)

التسوق بتونس في شهر رمضان (فتحي بيلاد - أ ف ب)